بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه • والصلوة على نبيه وبعد فهذه رسالة فريدة
منتظمة في سلك النظام • في مسئلة ان الايمان لا يزيد ولا
ينقص على وفق ما ذهب اليه الامام • فنقول اختلف العلماء
فذهب امامنا ابو حنيفة واصحابه وكثير من العلماء رحمهم الله
تعالى وهو اختيار امام الحرمين ايضا ان الايمان لا يزيد ولا ينقص
وذهب الاشاعرة والمعتزلة وحكي عن الشافعي وكثير من
العلماء انه يزيد وينقص وهذا الاختلاف عند التحقيق ناش
عن عدم تحرير المبحث • وكذا قال الامام الرازي وغيره
ان هذا الخلاف فرع تفسير الايمان فان قلنا هو التصديق
فلا تفاوت وان قلنا هو الاعمال فمتفاوت وقال امام الحرمين
اذا حملنا الايمان على التصديق فلا يفضل تصديق تصديقا
كما لا يفضل علم علما ومن حمله على الطاعة سرا وعلنا وقد
مال اليه القلانسي فلا يبعد اطلاق القول بانه يزيد بالطاعة
وينقص بالمعصية ونحن لا نؤثر ذلك انتهى فكان النزاع
المذكور لفظيا لكن بعض المتأخرين لم يقبلوا هذا التحقيق •
ومنعوا عدم التفاوت في نفس التصديق • وحملوا هذا التوفيق

بين



بين المذهبين • على الاصلاح من غير تراضي الخصمين • فلا بد
لنا اولا ببيان مذهب الامام • على وفق المقصود وطبق المرام •
بما استفدناه من كلماته • في بعض مؤلفاته ومصنفاته • ثم
نقل كلمات البعض الواقعين في جانب الخلاف • وبيان ما عليهم
وما هو الحق عند الائمة الاسلاف • والعلماء الاخلاف •
فنقول قال الامام الهمام • المشتهر بسراج الامة بين الانام
رضي الله تعالى عنه في وصاياه والايمان لا يزيد ولا ينقص لانه
لا يتصور نقصانه الا بزيادة الكفر ولا يتصور زيادته الا
بنقصان الكفر وكيف يجوز ان يكون الشخص الواحد في حالة واحدة
مؤمنا وكافرا انتهى بيانه ان الايمان عنده رضي الله تعالى عنه
عبارة عن التصديق اليقيني الذي لا يحتمل النقيض ويعبر عنه
في الفارسي بگرويدن وهو لا يتفاوت اي لا يزيد في نفسه بانضمام
الطاعات ولا ينقص بارتكاب المعاصي بل هو قائم في الحالين
كما كان قبلهما لانه حد معين ليس فوقه حد آخر اذ تفاوت
مراتب العلم والاعتقاد بحسب القوة والضعف ليس الا
بالقياس الى احتمال النقيض وعدمه كما يشهد عليه الوجدان
ويدل عليه ايضا جعلهم هذا مقياسا في معرفة التفاوت بين

والا فرادا شرط للاجزاء الاحكام ولو كان الايمان
عنده عبارة عما هو اعم من هذا التصديق ومن
الظن الغالب الذي لا يخطر معه احتمال النقيض
بالبال وكذا لو كان التصديق عند صاحب المواقف
متفاوتا عنده كما هو عند [illegible] زيادة
على ما سيجي ان شاء الله من غير لزوم الجمع
الايمان ونقصانه من الكفر فعلم بوجه لتعليله
بين الايمان والكفر وهذا انه الان [illegible]
رضي الله تعالى عنه وهذا التصريح عنه بعض العبارات
وسيأتي نقل التصريح [illegible] الحي لغة والتاج
فعلم [illegible] قلده [illegible]

اقسام الاعتقاد من اليقين والظن والشك والوهم بان
يقولوا ان احتمل كل واحد من النقيضين فان تساوي كل
منهما فهو الشك وان ترجح احدهما علي الآخر فالطرف الراجح
الظن والمرجوح الوهم وان لم يحتمل النقيض الآخر اصلا فهو اليقين
فليس فوقه قسم آخر مقابل له لعدم وجود مقياس تفاوت الاعتقاد
وايضا هو مرتبة واحدة لا يتصور فيه مراتب متفاوتة في
نفس الاعتقاد والتصديق اذ كمال نفس الاعتقاد والتصديق
بحكم المقياسية المذكورة ليس الا بعدم بقاء احتمال الطرف
الآخر لا غير ولا تفاوت فيه نعم يمكن ان يوجد التفاوت
بين اليقينيات لكنه ليس من جهة كونها يقينيات بل من غير هذه
الجهة من جهة بعض الصفات والخصوصيات ومن هنا يحصل
التفاوت بين علم اليقين وعين اليقين لا من غير كما سيجي تفصيله
ان شاء الله تعالى ودون تلك المرتبة ليس الا الكفر لان اعلى
ما دونها هو التصديق الغير اليقيني الراجح المسمى بالظن المتحقق
مع الاحتمال المرجوح للنقيض وهو ليس بايمان اذ الواجب
في الايمان هو اليقين المعتبر فيه عدم احتمال طرف الخلاف
والمعتبر في الظن وجود احتمال طرف الخلاف كما هو المشهور

[illegible]





في الكتب فصار ضد الايمان وضد الايمان كفر فيكون الظن
كفرا فاذا كان حال الظن كذلك علم منه حال ما دونه فالقول
بزيادة التصديق والايمان قول في المآل بعدم الوصول قبل
هذا الآن الي ذلك الحد المعين المعلوم بالبيان وكذا القول
بنقصانه قول بعدم الوصول في الحال الي ذلك الحد فيكون قولا
بكفره حين القول بايمانه وهذا لا يمكن الا بالقول بجمع الكفر والايمان
في شخص واحد ولو كان هذا جائزا لجاز ايضا القول بزيادة
الايمان بنقصان الكفر وكذا القول بنقصان الايمان بزيادة الكفر
لكنه محال قطعا فلا يمكن القول المذكور ايضا فثبت ان الواجب
في الايمان عنده اليقين الغير المتفاوت والتفاوت لا يكون
الا لاحتمال النقيض هذا ايمان مذهبه رضي الله تعالى عنه
علي وجه يستفاد من كلامه اما كلمات البعض المخالف
فها ننقلها الآن علي الوعد السالف ومنهم صاحب المواقف
وتبعه السيد الشريف في شرح كلامه علي وفق مرامه حيث قالا
والحق ان التصديق يقبل الزيادة والنقصان بوجهين
اي بحسب الذات وبحسب المتعلق الاول القوة والضعف
فان التصديق من الكيفيات النفسانية المتفاوتة قوة

[illegible]

وضعفاً قولكم الواجب فى الايمان اليقين و التفاوت لايكون
الا لاحتمال النقيض قلنا لا انم التفاوت لذلك الاحتمال فقط
اذ يجوز ان يكون بالقوة و الضعف بلا احتمال النقيض
ثم ذلك الذي ذكرتموه يقتضى ان يكون ايمان النبي و آحاد الامة
سواء و انه باطل اجماعا ولقول اي ذلك الذي ذكرتموه ليس
بصحيح لاقتضائه تلك المساواة ولقول ابراهيم عليه الصلوة
والسلام ولكن ليطمئن قلبى فانه يدل على قبول التصديق اليقيني
للزيادة كما سلف تقريره و الظاهر ان الظن الغالب الذى
لايخطر معه احتمال النقيض بالبال حكمه حكم اليقين فى كونه
ايمانا حقيقيا فان ايمان اكثر العوام من هذا القبيل وعلى
هذا فكون التصديق الايماني قابلا للزيادة والنقصان
واضح وضوحا تاما الثانى من وجهي التفاوت اعني
ما هو بحسب المتعلق ان يقال التصديق التفصيلي فى
افراد ما علم مجيئه به جزء من الايمان يثاب عليه ثوابه
على تصديقه بالاجمال يعنى ان افراد ما جاء به متعددة
وداخلة فى التصديق الاجمالى فاذا علم واحد منها بخصوصه
وصدق به كان هذا التصديق مغايرا لذلك التصديق المجمل





وجزءا من الايمان ولا شك ان التصديقات التفصيلية
تقبل الزيادة فكذا الايمان والنصوص كنحو قوله تعالى واذا
تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا دالة على قبوله لها اي قبول
الايمان للزيادة والنقصان بالوجه الثاني كما ان نص قوله
تعالى ولكن ليطمئن قلبي دل على قبوله لها بالوجه الاول انتهى
اقول اولا فى الوجه الاول ان قوله فان التصديق
من الكيفيات النفسانية المتفاوتة قوة وضعفا مسلم لكن التفاوت
فى مطلق التصديق لظهور مقياس التفاوت فيه وهو احتمال
النقيض وعدمه كما عرفت فيما سبق بخلاف التفاوت حينئذ
فى التصديق اليقيني قوة وضعفا لعدم وجود المقياس فيه
ومجرد تجويز التفاوت من غير وجود المقياس بناء على مجرد
كونه من قبيل الكيفيات النفسانية المتفاوتة مطلقا بعيد عن
الحق والتحقيق • وان كان مفيد المنع كان فى صدد مجرد
المنع ومحض التدقيق • فان قيل يمكن ان يجعلوا المقياس
هنا كثرة الآثار وقلتها قلنا لو كان كذا لجعلوه ابتداء مقياسا
فى الفرق بين اقسام الاعتقاد المطلق ايضا لا المذكور
فيما سبق ولزم ايضا ان يجوز وقوع مرتبة اخرى بل مراتب

وقول صاحب المواقف والحق نعم انه
فى صدد التحقيق وان كان قوله قلنا
لا انم التفاوت لذلك الاحتمال فقط
يشعر بانه فى صدد المنع تأمل منه

فوق مرتبة اليقين ولم يقل به احد قط على ان كثرة الآثار
وقلتها عند التحقيق ليستا من قوة التصديق وضعفه بل من
اسباب اخر مثل التنبه والتيقظ بعون الله وتوفيقه وقلة
العوايق والموانع من الطبيعية والخارجية اذ الاشخاص
متفاوتة فيها بلا شبهة فامثال هذه الاسباب باعثة الى
كثرة الآثار من الاعمال الصالحة وكذا الغفلة الحاصلة
من غلبة الشهوة والهوى وسائر العوايق المذهلة عن
التصديق ورجاء العفو من الله تعالى والشفاعة من اربابها
وغير ذلك من الاسباب داعية الى قلة الآثار مع قوة التصديق
الا يرى انه اذا نصح الوعاظ وذكروا اهوال الآخرة من
غير تعرض الى التصديق وما يوجبه من الدلائل حصل التنبه
للغافلين فيشرعون في الاعمال واصلاح الحال ثم بعد
مدة غلبت عليهم الغفلة ونسوا النصيحة فيعودوا
الى افعالهم القبيحة فلو كان الباعث الى الاعمال كثرة التصديق
ما حصل ذلك التنبه والشروع بمجرد النصيحة وذكر الاهوال
بدون التعرض الى التصديق ودلائله وايضا نعلم قطعا
انه ما نقص تصديقهم بعد المدة بل الاول ليس الا لتنبههم

ورفع



ورفع غفلتهم وتذكيرهم ما ذهلوا مما صدقوا به ومعلوم ان
الذهول عن التصديق ليس ينافيه وما دام لم يعرض عليه ما ينافيه
فهو باق وكذا الثاني ليس الا من غلبة الغفلة وعودها بالرجوع عنهم
الى ما اعتادوا به من اسباب الغفلة والتصديق الكامل القوي
باق في كلا الحالين وايضا رجاء العفو من الله تعالى والشفاعة
من اربابها يصلح ان يكون داعيا الى قلة الاعمال والجسارة
على المعاصي اذ لو كان الامر على ان من ارتكب المعاصي يحرم عن الرحمة
والشفاعة قطعا ويخلد في النار لما ارتكبها المؤمن المصدق
هكذا نجد في وجداننا بحمد الله تعالى والالزام بان يقول ان
من صدق قطعا بوجود عقرب في جحر لا يدخل فيه قدمه فلو كان
تصديقه باقي الآخرة كذلك ما ارتكب المعاصي فعلم ان تصديقه
ضعيف غير وارد اما اولا فلان احتمال الضرر من العقرب
اكثر من احتمال عكسه بخلاف الحال فيما نحن فيه لان الرجاء من
الكريم الوهاب اكثر من احتمال العقاب اذ رحمته سبقت
غضبه وطرق الخلاص كثيرة لمن يسره وهيأه بيسر الله
تعالى بعونه وفضله واما ثانيا فلان ادخال القدم في جحر العقرب
ليس مما يشتهيه النفس ويميل اليه الطبع بخلاف المعاصي فيغلب

الهوى فيحصل الغفلة والذهول فنفعل ما يفعله الجهول نبهنا الله
تعالى بلطفه الجسيم ورزقنا السلوك على وفق رضاه في الطريق المستقيم
آمين يا كريم يا رحيم ثم ان قوله ثم ذلك يقتضي ان يكون ايمان النبي
عليه السلام وآحاد الامة سوآء وانه باطل اجماعا قلنا
الاجماع ممنوع كيف ومن قال بعدم زيادة التصديق كيف
يسلم بطلان المذكور وان الشيخ الاكمل رحمه الله تعالى
صرح به في شرح الوصية المنسوبة الى الامام رضي الله تعالى
عنه نقلا عنه حيث قال واعلم ان ايماننا مثل ايمان الملائكة
والرسل صلوات الله تعالى عليهم وسلامه نقل عليه
ابو حنيفة في العالم والمتعلم لانا صدقنا وحدانيته وربوبيته
وقدرته كما صدق الانبياء والرسل عليهم الصلوة والسلام
انتهى ومثله ايضا في شرح العمدة وقوله ولقول ابرهيم
عليه السلام ولكن ليطمئن قلبي قلنا هذا لا يدل قطعا على
دعواه بل هو يدل على الشك في كيفية الاحياء لا في نفس
القدرة على الاحياء وتفصيله ما قاله صاحب الانتصاف
وهو ان سوآل الخليل عليه صلوات الله الجليل ليس عن
عن شك في القدرة على الاحياء ولكن عن كيفيتها ومعرفة

كيفيتها



كيفيتها لا تشترط في الايمان والسوآل بصيغة كيف الدالة على
الحال هو كما علمت ان زيدا يحكم في الناس فسالت عن تفاصيل
حكمه فقلت كيف يحكم فسوالك لم يقع عن كونه حاكما ولكن عن
احوال حكمه ولذلك قطع النبي عليه الصلوة والسلام ما يقع
في الاوهام من نسبة الشك اليه بقوله نحن احق بالشك من
ابراهيم اذ قال رب ارني كيف تحيي الموتى اي نحن لم نشك
فابراهيم اولى فان قيل فعلى هذا كيف قيل له اولم تؤمن
قلنا هذه الصيغة اي الاستفهام بكيف قد تستعمل ايضا عند
الشك في القدرة كما تقول لمن يدعي امرا يستحيل عنه
ارني كيف تصنعه فجاء قوله اولم تؤمن والرد ببلى ليزول
الاحتمال اللفظي في العبارة ويحصل النص الذي لا يرتاب
فيه فان قيل قول ابراهيم عليه السلام ليطمئن قلبي يشعر
ظاهره بفقد الطمانينة عند السوآل قلنا معناه ليزول
عن قلبي الفكر في كيفية الاحياء بتصويرها مشاهدة فيزول
الكيفيات المحتملة انتهى او يقال انه طلب دفع الوساوس
والخواطر فان ازالتها من صريح الايمان تجتمع مع اليقين الغير
المحتمل للتفاوت وتفصيله ايضا ما قاله الفاضل الطيبي

في حواشي الكشاف وهو قوله الفائدة الجليلة هي ان نعلم
ان في جبلة الانسان الاختلاج والشك وانه مزيله طلب
الدلايل ومنح التوفيق من الله تعالى كقوله تعالى الله ولي الذين
آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور روينا عن البخاري ومسلم
عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم نحن احق بالشك من ابراهيم اذ قال
رب ارني كيف تحيي الموتى فهذا رحمة من الله تعالى للعباد
وظاهر الحديث يدل عليه لان ازالة الشبهات ودفع الخواطر
من صريح الايمان روينا عن مسلم وابي داود عن ابي هريرة
رضي الله تعالى عنه قال جاء ناس من اصحاب رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم فسألوه انا نجد في انفسنا ما يتعاظم احدنا
ان يتكلم به قال او قد وجدتموه قالوا نعم قال ذلك صريح
الايمان وفي اخرى الحمد لله الذي رد كيده الى الوسوسة
وعن مسلم عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال سئل النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم عن الوسوسة فقالوا ان احدنا ليجد
في نفسه ما لان يحترق حتى يصير حممة او يخر من السماء الى الارض
احب اليه ان يتكلم به قال ذاك محض الايمان انتهى فظهر ان

الآية

59

الآية المذكورة لا تدل على قبول التصديق اليقيني للتفاوت
والزيادة بل ظهر بما ذكرناه ونقلناه من الائمة الاسلاف
والعلماء الاخلاف انه غير متفاوت في نفسه تدبر ثم قوله
والظاهر ان الظن الغالب الذي لا يخطر معه احتمال النقيض
بالبال حكمه حكم اليقين الخ علم حاله ايضا مما بيناه فيما سبق
من ان الايمان عند امامنا واتباعه رحمهم الله تعالى هو التصديق
اليقيني الغير المحتمل للنقيض وان احتمال النقيض معتبر في الظن
فمن كان في مرتبة التقليد لهؤلاء الائمة لا بد ان لا يكون
بل الظاهر ان عوام المؤمنين كانوا عالمين علما يقينيا في
جميع ما جاء به الرسول عليه السلام وان لم يكونوا قادرين
على التقرير والتحرير وايمان المقلد معتبر عندنا لا فرق بينه
وبين المستدل في نفس الايمان والتصديق الا ان ايمانه
اسرع قبولا للزوال بعد الحصول من ايمان المستدل بتشكيك
المشكك والقاء الشبهات لعدم قدرته على الدفع لا عن نفسه
ولا عن الملقي بخلاف المستدل فانه لا يزول الايمان بخذله
تعالى نعوذ بفضله ورحمته من غضبه ونقمته ولذا فرض عليه
التعلم وتخليص نفسه عن التقليد فان قيل لو لم يكن في

ولا شك ان الايمان ما يمكن زواله
بعد حصوله الا ان زواله في المقلد يجوز
بتشكيك المشكك بخلاف المستدل فان
زواله لا يجوز الا بخذلان الحق سبحانه
وتعالى ومن هنا ظهر الفرق بين ايمان
المقلد وبين ايمان المستدل بتقرير
اليقين

تفاوت فما الفرق بين علم اليقين وعين اليقين قلنا لا فرق
بينهما في اصل العلم والتصديق نعم بينهما فرق في بعض الخصوصيات
والاوصاف مثلا لا فرق في التصديق اليقيني بوجود مكة
شرفها الله تعالى بين لم يرها وعلمها بالتواتر ومن رءاها بعينه
وان كان فرق في مطلق التصديق ببعض خصوصياتها واوصافها
كما في التصديق بنفس القدرة على الاحياء والتصديق بكيفيتها
على ما نقلناه من صاحب الانتصاف ولذا قال علي رضي
الله تعالى عنه وكرم الله وجهه لو كشف الغطاء ما ازددت
يقينا فاشار الى ان تصديقه اليقيني يساوي في اصل التصديق
عين اليقين ويجوز ان يكون جميع الخصوصيات منكشفة عنده
فلم يبق عنده فرق بين علم اليقين وعين اليقين فيكون كلامه
اشارة اليه فان قيل لليقين مراتب من اجلى البديهيات
الى اخفى النظريات ولا خفاء في تفاوتها قلنا الحق ان التفاوت
راجع الى مجرد الجلاء والخفاء لا في اصل اليقين بعد الظهور
لا يقال لا فرق بين التصديق بطلوع الشمس والتصديق بحدوث
العالم لانا نقول لا فرق بينه وبين التصديق بحدوث الحوادث
القطعية الحدوث مثل اشخاص الانسان وسائر الصور الشخصية

للعالم



للعالم وانما التفاوت بينه وبين التصديق بحدوث العالم
بمادته وصورته النوعية اذ الدليل القطعي غير قائم عليه
كما صرح به الامام الرازي في المطالب العالية حيث قال
اعلم ان الكتب الالهية ليس فيها تصريح باثبات ان العالم
محدث بمادته وصورته معا ثم قال بعد التفصيل المشبع في
هذا الباب كما هو دابه في ذلك الكتاب فثبت بهذه البيانات
انه ليس في القرآن ولا في التورية لفظ يدل بصريحه على ان
هذه الذوات حادثة بعد عدمها كائنة بعد ان كانت نفيا
محضا وسلبا صرفا ولا شك ان هذين الكتابين اعظم الكتب
الالهية فلما خلا هذان الكتابان عن التصريح بهذا المطلوب اوهم
ذلك ان هذه المسئلة بلغت في الصعوبة الى حيث صارت
في محل العفو الى هنا كلامه فان قلت ادلة الشرع غير منحصرة
في الكتاب قلت نعم الا انه لا متواتر في الحديث الا واحدا
او اثنين وما نقل ايضا اجماع قطعي فصار التصديق بحدوث
العالم بذلك المعنى غير يقيني فلذا ظهر التفاوت ثم نقول
في الوجه الثاني قوله التصديق التفصيلي في افراد
ما علم مجيئه به جزء من الايمان يثاب عليه ثوابه على تصديقه

بالاجمال قلنا تلك التفاصيل لما كان الايمان بها برمتها اجمالا
حاصلا قبل الاطلاع عليها لم ينقلب الايمان من النقصان الى
الزيادة بل من الاجمال الى التفصيل فقط نعم يتصور ذلك
التفاوت في عصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان الايمان
لما كان عبارة عن التصديق بجملة ما جاء به النبي عليه السلام
فكلما ازداد تلك الجملة ازداد التصديق المتعلق بها لا محالة
ثم قوله والنصوص كنحو قوله تعالى واذا تليت عليهم آياته
زادتهم ايمانا الى آخره قلنا هذه وامثالها كقوله تعالى ليزدادوا
ايمانا مع ايمانهم ويزداد الذين آمنوا ايمانا وما زادتهم الا
ايمانا وتسليما فاما الذين آمنوا فزادتهم ايمانا وكما نقل عن
ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وعن سائر الصحابة اجمعين قالوا
قلنا يا رسول الله ان الايمان يزيد وينقص قال نعم يزيد حتى
يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل صاحبه النار وعن
عمر رضي الله تعالى عنه وروي مرفوعا لو وزن ايمان ابي بكر
بايمان هذه الامة لرجح به لا تدل على الزيادة المتنازع فيها بل
المراد في الآيات والله اعلم زيادة التصديق بزيادة
المصدق به كما قررنا روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

وابي



وابي حنيفة رحمه الله تعالى انهم اي الصحابة كانوا آمنوا في الجملة
ثم يأتي فرض بعد فرض فيؤمنون بكل فرض خاص فزادهم
ايمانا بالتفصيل مع ايمانهم في الجملة او المراد الزيادة بطريق
تجدد الامثال فان بقاء الايمان لا يتصور الا بهذا لانه
عرض لا يبقى زمانين فكان بقاؤه بتجدد امثاله كسائر الاعراض
او يكون الزيادة في الآيات المذكورة وفي الحديثين المزبورين
الزيادة من حيث ثمرات الايمان واشراق نوره وضيائه
في القلوب بالاعمال الصالحة اذ الايمان له نور وضياء قال
الله تعالى افمن شرح الله صدره للاسلام فهو على نور من ربه
والتفاوت ليس الا في نوره واشراقه بانضمام النور الزائد
الحاصل من الطاعات اليه ولا شك انه اذا انضم نور الى
نور زاد الاشراق والظهور وصار نورا على نور لكن
لا زيادة في الاصل المنضم اليه بحسب ذاته واعتبر الشمعين
المتساويين في الكيف والكم اذا وقع احدهما في الظلمة والآخر
في الضياء يظهر التفاوت في الضياء الواقع في محلهما لكن
الشمعين باقيان على حالهما في ضيائهما في نفسهما ويحتمل ان
يكون نور نفس الايمان واشراقه زائدا بمقارنة الاعمال الصالحة

وناقصا بمقارنة الاعمال القبيحة ولاتفاوت فى اصل الايمان
اذ النور والاشراق ليس عين الايمان بل من عوارضه
واعتبر المرآة فانها تختلف صفاءً وكدرًا بالاهوية المختلفة
مع ان نفس المرآة واصلها باقية على حالها وبالجملة التفاوت
فى اليقين غير ظاهر على الفهم • وتجويزه ليس مبنيًا الا على مجرد
الوهم • ومع هذا اذا وقع التصريح بعدمه من الامام • وجب
علينا ان نقلد ذلك الهام • ولا نعتمد على احتمال كائن على
طرف الثمام • ولا على كلمات صادرة عن ارباب الغفلة عن
المرام • هذا ما ظهر عندي من الوجه الاسلم •
اجريته على صحائف الاوراق بعونة القلم •
والله اعلم واحكم • سودته فى بعض
يسير من ليل قصير • مع تشتت
الحال • وتفرق البال • فالمرجو من
ارباب اللطف والكرم • العفو
فى هفوات الفكر وزلات
القلم • تم